

قراءات جغرافية في الاحصاءات الصناعية

د. نادية عبدالله عبدالسلام التواتي

nadyaaltwati@gmail.com

المقدمة:

شهدت العقود الاخيرة تغيراً كبيراً وتطوراً ملحوظاً في علم الجغرافيا، ليس في منهجه ومحفظه فحسب، وإنما أيضاً في الأساليب التي يعتمد عليها في تحقيق أغراضه وأهدافه. وليس من شك في أن أهم التطورات التي شهدتها هذا العلم هو التعامل مع الأرقام أو ما عرف بالاتجاه الكمي المتمثل في تطبيق الأساليب الاحصائية الكمية في تحليل العلاقات المختلفة بين مكونات البيئة ونشاط الإنسان، وفي دراسة المشكلات والظاهرات الجغرافية المتنوعة سواءً كانت طبيعية أو بشرية بغية الوصول إلى نتائج رقمية محددة تختصر كثيراً من التحليلات الوصفية. ورغم أن لغة الأرقام ليست بغريبة على بعض فروع علم الجغرافيا، إذ تعد البيانات الرقمية مصدراً رئيسياً تعتمد عليه مجالات التحليل وأساساً للبحث والدراسة منذ البداية في فروع مثل الجغرافية الاقتصادية وجغرافية السكان والجغرافيا المناخية، فإن ما شهدته السنوات الأخيرة يعد محاولة للتعمق في التعامل مع الأرقام وتحولها نحو استخدام الأساليب الكمية في التحليل الرقمي في الدراسات والبحوث الجغرافية بعامة. وكان لهذا التطور أو التحول نتائج هامة اسفرت عن دفع عجلة هذا العلم والارتقاء به ... (فتحي عبد العزيز أبو راضي، 2000، ص 7).

ويتوجب في البداية توضيح مصطلح "احصاء" الذي يشير إلى معنيين رئيسيين (Hays, 1971) : فهو في معناه الضيق يستخدم للتعبير عن الكميات المائلة من البيانات Data التي تجمع عن طريق الاستفتاء او التجارب او الحصر مثل الاحصاء السكاني ، كميات الانتاج الزراعي والصناعي وحجم التبادل التجاري بين الدول. اي انه بهذا الاستخدام يختص بالحقائق والارقام Facts and Figures . أما المعنى الثاني فيختص بالطرق العملية والاساليب العلمية (البساطة والمعقدة) في معالجة وتحليل وتفسير البيانات بغضوص الوصول إلى نتائج مقبولة وقرارات سليمة (فتحي عبد العزيز أبو راضي، مرجع سبق ذكره، ص 16).

إن الغاية والمهدف من هذه الورقة البحثية هي قراءة بعض المؤشرات الاحصائية في الصناعة والسكان بين المناطق في ليبيا، وتطبيق بعض الأساليب الاحصائية، ومحاولة تكوين تصور لأوضاع الانشطة الصناعية في ليبيا، من خلال محورين رئيسيين، يتناول المحور الأول ابرز المؤشرات الاحصائية التي اسفرت عنها نتائج اثنين من ابرز عمليات الحصر والتعداد المتعلقة بالأنشطة الصناعية في ليبيا في الاعوام 2001 و 2007 و 2009، والمتصلة بعدة جوانب مهمة لا تتم دراستها الصناعة بدون الحصول عليها والرجوع بياناتها وتحليلها وقراءتها ومقارنتها، ألا وهي حصر اعداد المنشآت واحجامها وعدد العاملين بها والقيم المتعلقة بالمستلزمات الصناعية والقيمة الاضافية، وغيرها، الناتجة عن تلك الانشطة. أما المحور الآخر فيتمثل في استخدام بعض المعادلات الاحصائية البسيطة لقياس التوطن الصناعي في ليبيا على مستوى مناطقها المختلفة.

المخور الاول: المؤشرات الاحصائية المتعلقة بالصناعات التحويلية في ليبيا من خلال نتائج التعداد الصناعي

2001 ونتائج المسح الصناعي السنوي للعامين 2007 و 2009:

اشارت نتائج التعداد الصناعي (2001) المتعلقة بالصناعات التحويلية في ليبيا إلى ما يلي:

أ - عدد المنشآت:

1 - بلغ عدد المنشآت الصناعية (29492) منها (2864) منشأة كبيرة أي تلك التي يعمل بها (5) عمال فأكثر، وعدد (26645) منشأة صغيرة وهي المنشأة التي يعمل بها اقل من (5) عمال. وكانت نسبتهما على التوالي هي (%) 90.3 و (%) 9.7.

ويلاحظ ان معظم المنشآت الصغيرة هي منشآت تخص الافراد، حيث بلغ عددها (24498) منها أي بنسبة (%) 91.9 من إجمالي عدد المنشآت، في حين ان عدد المنشآت المملوكة للمجتمع (القطاع العام) والتي شملها التعداد كانت جيئها من المنشآت الصناعية الكبيرة حيث بلغ عددها (213) منشأة.

2 - على مستوى المناطق استأثرت منطقة طرابلس بـ (6794) منشأة من مجموع المنشآت التي شملها التعداد، منها (610) منشأة كبيرة والبقية كانت منشآت صغيرة، وهي نتيجة منطقية في ظل استحواذ منطقة طرابلس على اضخم تركز سكاني في الدولة والذي يمثل السوق الرئيسية للمنتجات الصناعية. تليها منطقة بنغازي التي بلغ إجمالي المنشآت الصناعية بها (3800) منها (371) منشأة كبيرة، ثم منطقة المربق التي وصل فيها إجمالي المنشآت إلى (1966) منها (244) منشأة كبيرة.

3 - بتوزيع المنشآت حسب نشاطها الصناعي تبين ان انشطة الصيانة والتصلیح تستحوذ على ما يتجاوز نصف إجمالي المنشآت الصناعية اذ بلغ عددها (15489) منها بنسبة (%) 52 من إجمالي المنشآت وكان معظمها منشآت صغيرة، وإذا ما اعتبرنا ان انشطة الصيانة والتصلیح ليست صناعة تحويلية بالمعنى الحقيقي لهذا المصطلح - وان وردت بياناتهما ضمن التعداد الصناعي - فانه يمكن القول ان قطاعا صناعيا تستحوذ انشطة الصيانة والتصلیح على ما يتجاوز نصف منشآته ان دل على شيء فهو يدل على ضعف القاعدة الصناعية في البلاد. تليها انشطة صناعة الآلات والمعدات التي بلغت منشآتها عدد (4229) منها بنسبة (%) 14.3 من إجمالي عدد المنشآت تليها صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ بـ (3421) منها بنسبة (%) 11.6 ، ثم صناعة الغزل والنسيج بعدد 2102 منها بنسبة (%) 7.1 من مجموع المنشآت الصناعية في البلاد.

اما بالنسبة لنتائج المسح الصناعي السنوي (2007) فان من بين الملاحظات التي يتوجب الاشارة اليها هو التغير المتعلق بتسمية المنشآت الكبيرة والصغرى حيث اصبح يشير مصطلح المنشآت الكبيرة إلى تلك المنشآت التي يعمل بها (10) مشتغلين فأكثر، بينما الصغرى هي المنشآت التي يعمل بها اقل من (10) عاملين. كما استمر عدم الاستقرار هذا

حتى اثناء المسح الخاص بالصناعات التحويلية لعامي (2009) و(2014) تكون المنشآت الكبيرة هي المنشآت التي يعمل بها أكثر من (50) عاملاً، أما المنشآت المتوسطة فيعمل بها من (10) إلى (49) عاملاً، بينما المنشآت الصغيرة هي التي يعمل بها من (1) إلى (9) عاملين. الامر الذي يدل على عدم وضوح واستقرار الاسس التي يجب ان تتم وفقها عمليات جمع البيانات وتصنيفها، مما يخلق عند الباحث صعوبة تحليل ومقارنة البيانات الواردة بالتعدادات او الاحصاءات بعضها بعض..

كما تحدى الاشارة إلى ان الانشطة الصناعية لم تعد تصنف في مجموعات كبيرة كما هو الحال في التعداد الصناعي 2001، وانما اتبعت مصلحة الإحصاء والتعداد التصنيف الدولي للنشاط الاقتصادي ISIC، الذي شمل جميع المنشآت التي يقع نشاطها الاقتصادي الرئيسي ضمن أنشطة التعدين والمحاجر والكسارات والصناعات التحويلية.

اما أهم المؤشرات التي اسفرت عنها نتائج هذا المسح (2007) فهي كالتالي:

1 - انخفض عدد المنشآت الصناعية طبقاً لنتائج هذا المسح مقارنة بنتائج التعداد الصناعي (2001) إلى (17592) منشأة ، حيث بلغ معدل التغير بينهما (40.3%)⁽¹⁾ ، كان عدد المنشآت الكبيرة منها قد بلغ (855) منشأة أما المنشآت الصغيرة فوصل عددها إلى (16737) منشأة بنسبة (44.8%) و (95.1%) على التوالي. ومن المرجح ان تعود اسباب هذا الانخفاض في اعداد المنشآت الصناعية إلى المتغيرات التي طأت على قطاع الصناعة نتيجة الغاء الهيئة العامة للتصنيع ونقل تبعية المصانع للشعبيات بصدور قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (72) لسنة 1370 و.ر (2002) القاضي بنقل بعض الشركات والمصانع من القطاع العام إلى القطاع الاهلي (اللجنة الشعبية العامة، شؤون الإنتاج، 2004، ص1)، الا ان معظم المنشآت الصناعية التي خضعت لأحكام هذا القرار توقفت عن الإنتاج بسبب المشاكل والصعوبات التي واجهتها من بينها انتهاء العمر الافتراضي وعدم قدرة البلديات على استبدال الخطوط القديمة بتقنية جديدة لمواكبة التطور في الصناعة، وافتتاح السوق للسلع المشابهة، وعدم القدرة على المنافسة، وعدم توفر السيولة الكافية، وغيرها من المشكلات والصعوبات التي يضيق المجال في هذا البحث لذكرها (مركز المعلومات والتوثيق الصناعي ، 2004، ص VI)

2 - أما على مستوى النشاط الصناعي فقد جاءت صناعة منتجات المخابز في المركز الاول من حيث عدد المنشآت تحديداً في الكبيرة منها حيث بلغت (90) منشأة بنسبة (10%) من مجموع المنشآت الكبيرة، تليها صناعة منتجات التجارة المستخدمة في عمليات التشييد والبناء بعدد (44) منشأة وبنسبة (5.1%) تليهما صناعة المنتجات الطفلية الانشائية غير الحرارية وصناعة المنتجات المعدنية بعدد (41) منشأة وبنسبة (44.8%) لكل منها.

$$\text{معدل التغير} = \frac{\text{عدد المنشآت الصناعية في التعداد الثاني}}{\text{عدد المنشآت الصناعية في التعداد الأول}} \times 100 - 100$$

وكذلك احتل نشاط الصناعات الغذائية مثلا في صنع منتجات غذائية المركز الاول ضمن المنشآت الصغيرة حيث بلغ عددها (3921) منشأة وبنسبة (23.4%) يليها نشاط صناعة المنتجات المعدنية الانشائية والصهاريج والخزانات بعدد (3473) منشأة وبنسبة (20.7%) وذلك من إجمالي المنشآت الصغيرة .

وفي مسح العام (2009) ادرجت النتائج حسب الانشطة الصناعية فقط دون توزيعها على المناطق الامر الذي تعذر معه المقارنة فيما بينها، وفي العموم جاءت بعض النتائج المتعلقة بعدد المنشآت كالتالي:

1 - شمل المسح عدد منشآت صناعية بلغ (19024)، منها (88) منشأة كبيرة، و(659) منشأة متوسطة، و(18277) منشأة صغيرة، بنسبة (0.5%) و(3.4%) و (96%) من الاجمالي على التوالي. وعند حساب معدل التغير بين سنتي (2007) و (2009) تبين انه بلغ (8.1) بزيادة قدرها (1432) منشأة.

2- احتلت صناعة طحن الحبوب المرتبة الاولى من حيث عدد المنشآت الكبيرة، بنسبة (10.2%)، وبالمنشآت المتوسطة كانت صناعة الاصناف المنتجة من الخرسانة الجاهزة ومنتجاتها على رأسها، بنسبة (31.1%)، وبالصغيرة استحوذت صناعة المنتجات المعدنية الانشائية والصهاريج والخزانات على اعلى نسبة منها وصلت (23%).

ب - العاملون بالمنشآت الصناعية:

فيما يتعلق بالعاملين في الانشطة الصناعية حسب بيانات التعداد الصناعي (2001) فقد كانت النتائج كالتالي :

1 - بلغ إجمالي عدد المشغلين (128234) مشغلا، منهم (28515) مشغلا لا يتقاضون مرتبات ذلك انهم أصحاب العمل او من افراد اسرهم ، وهؤلاء يتذكرون غالبا في المنشآت الصناعية الصغيرة، ومن إجمالي المشغلين كان عدد الليبيين في حدود (97462) مشغلا بنسبة (76.0%)، أما غير الليبيين فكان عددهم حدود (30772) بنسبة (24.0%) من المجموع. وكانت حصة الصناعات الكبيرة (68192) عملا بنسبة (53.2%)، أما حصة الصناعات الصغيرة فكانت في حدود (60042) مشغلا بنسبة (46.8%) من المجموع.

2- على مستوى المناطق احتلت منطقة طرابلس الترتيب الاول حيث بلغ عدد العاملين فيها بالأنشطة الصناعية (30795) عامل بنسبة (24.0%) تليها منطقة بنغازي التي وصل فيها عدد العاملين إلى (14946) عامل وبنسبة (11.6%)، تليهما منطقة مصراتة بعده (12052) عامل وبنسبة (9.3%) من إجمالي عدد العاملين في البلاد، واذا ما علمنا هذا الترکز فإنه يمكن القول ان اسوق العمل ترتبط بالكثافة السكانية العالية بعلاقة طردية بمعنى انه اذا زادت كثافة السكان كانت هناك فرص واسعة للحصول على الابدي العاملة (محمد محمود سيف، 1990، ص 71)، كما هو الحال في كل من طرابلس وبنغازي وهما قطبي التركيز السكاني في البلاد، الا ان ما يعلل ارتفاع عدد العاملين بمنطقة مصراتة فإنه يمكن القول ان توطن الشركة الليبية للحديد والصلب بالمدينة يعتبر السبب الرئيسي لهذا الكم من العاملين حيث بلغ عددهم في سنة (2000) حوالي (6728) عامل (مجلس التخطيط العام، 2003، ص 21)، والذي ارتفع إلى

(7258) عامل في عام (2003) (أمانة اللجنة الشعبية العامة، ، ص 2)، وعليه يمكن ان تتجاوز نسبة العاملين بهذه الشركة نصف إجمالي العاملين بالصناعة في منطقة مصراتة.

3 - فيما يخص توزيع العاملين على مستوى الانشطة الصناعية جاءت انشطة الصيانة والتصلیح في المقدمة بـ (35839) عامل بنسبة (27.9%) من مجموع العاملين بالصناعة، منهم (13657) يعملون لحسابهم الخاص بنسبة (38.1%) من إجمالي العاملين في هذه الفئة، وهذا ما ينسجم مع النتيجة المتعلقة بعدد المنشآت حيث احتلت انشطة الصيانة والتصلیح المركز الاول ايضا . تليها انشطة صناعة الأغذية والمشروبات والتبع بمجموع (19626) عامل وبنسبة (15.9%) من إجمالي العاملين بالأنشطة الصناعية. وتليهما انشطة صناعة المنتجات المعدنية والآلات والمعدات بإجمالي عدد عاملين بلغ (16187) عامل بنسبة (12.6%) من مجموع العاملين بالصناعة في ليبيا.

4 - لا يمكن اغفال أهمية معرفة درجة مساهمة المرأة بالأنشطة الصناعية، فهي نصف المجتمع ولا يجب الاستخفاف بدورها في التغيير نحو الافضل، وفي هذا الجانب تشير البيانات إلى ان إجمالي العاملات بالصناعة قد بلغ (11178) عاملة أي بنسبة (11.0%) من إجمالي العاملين بالأنشطة الصناعية في ليبيا، وتحديداً من فئة العاملون المتقاضون لرواتب الذين بلغ عددهم (99719) عامل، وهي مساهمة يمكن وصفها بالمتواضعة بمعنى ان هناك قدرات هائلة كان يمكن ان تساهم بها المرأة في الانشطة الصناعية لكنها متعطلة، ومن المرجح ان يكون السبب هو تفضيل المجتمع الليبي عدم خروج المرأة للعمل الصناعي، كما ان عدم وجود بيانات بالتفصيل تحديد النوع في فئة المشتغلون لحسابهم الخاص يمكن ان يكون قد ساهم في انخفاض هذه النسبة.

وعلى مستوى المناطق فقد تراوحت نسبة مساهمة المرأة من (0%) بمنطقة الواحات إلى حوالي (46%) بمنطقة غدامس وذلك من إجمالي العاملين بالصناعة في المنطقة نفسها. واذا ما نظرنا إلى نسبة مساهمة المناطق على مستوى البلاد فنجد ان منطقة طرابلس قد استحوذت على اعلى عدد للإناث العاملات بالصناعة حيث بلغ (2001) عاملة بنسبة حوالي (18%) من (11178) عاملة. أما من حيث طبيعة العمل فكانت نسبة مساهمتها بالإنتاج (56.7%) وبالادارة (20.7%) وفي فئة آخرون بلغت (3.5%) وذلك من إجمالي العاملات بالصناعة في البلاد المشار إليها آنفأ . وتتركز اغلب مشاركة الإناث في صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة حيث بلغت هذه المشاركة (6477) عاملة ما يمثل حوالي (58%) من مجموعهن.

5- سبق ذكر عدد العمالة الوافدة وكانت (30772) عاملة منهم (30631) ذكوراً و(141) من الإناث، وكان إجمالي مرتباتهم (80220457) ديناراً ليبيّاً بنسبة (26%) من إجمالي مرتبات العاملين بالصناعة في ليبيا . وتركز اغلبهم في منطقة طرابلس بنسبة (20.5%). أما الانشطة التي استوطعت أكبر عدد منهم فهي انشطة الصيانة والتصلیح حيث بلغ عددهم (13243) عاملة ما يشكل نسبة (43%) من إجمالي عدد العاملين الوافدين إلى البلاد.

6- فيما يتعلق بمرتبات العاملين بالقطاع الصناعي تبين ان إجمالي قيمتها بلغ (301678284) دينار ليبي، كان نصيب المنشآت الكبيرة منها حوالي (216597585) دينار ليبي، أما نصيب المنشآت الصغيرة فكان 85080699 دينار ليبي، ونسبةهما على التوالي هي (71.7%) و(28.3%). واستحوذت منطقة طرابلس على ما يشكل (24.5%) ومنطقة مصراته (19%) والنقط الخمس (10.4%) وبنغازي (8%) الجفارة (7.9%) والمرقب (4.7%) وذلك من إجمالي المرتبات المنوحة للعاملين بالصناعة في المناطق. وتوزعت حصص المرتبات على الأنشطة الصناعية المختلفة كالتالي:

- صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ (19.7%).
- انشطة الصيانة والتصليح (16.9%).
- الصناعات المعدنية الأساسية (14.8%).
- الصناعات الكيماوية (13.1%).
- صناعة المنتجات المعدنية والآلات والمعدات (10.6%).
- صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة (10.5%).
- منتجات غير معدنية (صناعة الاسمنت ومواد البناء) عدا صناعة النفط والغاز (6.4%).
- صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر (3.7%).
- صناعة الخشب ومنتجاته بما في ذلك صناعة الاثاث (3.4%).
- صناعات أخرى (0.3%).

أما قيمة المزايا العينية (طعام، سكن، ملابس، مواصلات، خدمات صحية، تذاكر سفر، خدمات اجتماعية) والمزايا الأخرى (مكافآت نهاية الخدمة التأمين الصحي، التأمين على اصحاب العمل واخرى) ومساهمة المنشأة بالضمان الاجتماعي بلغت (32112678) دينار ليبي موزعة على المنشآت الكبيرة والصغرى بنسبة (84.1%) و (15.8%) على التوالي. وجاء ترتيب الأنشطة الصناعية من حيث منح هذه المزايا كالتالي:

- الصناعات المعدنية الأساسية (24.7%).
- صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ (18.5%).
- صناعة المنتجات المعدنية والآلات والمعدات (14.4%).
- الصناعات الكيماوية (10.2%).
- صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة (8.9%).
- انشطة الصيانة والتصليح (8.3%).
- منتجات غير معدنية (صناعة الاسمنت ومواد البناء) عدا صناعة النفط والغاز (6.5%).
- صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر (5.9%).
- صناعة الخشب ومنتجاته بما في ذلك صناعة الاثاث (1.9%).

- صناعات أخرى (%0.2).

فيما يتعلق بالعاملين في الصناعة حسب بيانات المسح الصناعي 2007 فكانت كالتالي :

1 - انخفض عدد العاملين بالصناعة مقارنة بالعام (2001) حيث وصل إلى (107753) عامل منهم (48698) بنسبة (45.1%) يعملون بالمنشآت الكبيرة بينما كان عدد من يعملون بالمنشآت الصغيرة قد بلغ (59055) عامل وبنسبة (54.8%) وذلك من إجمالي العاملين بالصناعة في البلاد. هذا وقد بلغ معدل التغير للمشتغلين بالصناعة بين عامي (2001) و(2007) حوالي (15.9%).

2 - وبالنسبة لمساهمة العمالة الوافدة فقد وجد انها تساهم بـ (6788) عامل بالمنشآت الكبيرة وهو ما يشكل (13.9%) من إجمالي العاملين بهذه المنشآت، ويمكن القول ان انخفاض مساهمة العمالة الوافدة بالمنشآت الكبيرة يرجع إلى كون معظم هذه المنشآت تقع ضمن القطاع العام حيث يفضل تعيين العناصر الوطنية بها ، بينما كان عددهم بالمنشآت الصغيرة قد بلغ (44255) عامل وبنسبة (74.9%) من إجمالي العاملين بهذه المنشآت، وبعد ارتفاع نسبة مساهمة العمالة الوافدة بالمنشآت الصغيرة امراً مقبولاً خاصة اذا ما ادركنا ان هذه المنشآت هي عبارة عن محلات وورش صيانة وتصليح، حيث يميل الوافدون إلى استئجار الحالات الصغيرة والعمل لحسابهم الخاص او ان يستعين المواطنون أصحاب العمل بعمالة وافدة للعمل فيها.

3 - على مستوى المناطق احتلت طرابلس أعلى حجم للعاملين بالأنشطة الصناعية حيث بلغ (26090) عامل وهو ما يمثل (24.2%) من إجمالي العاملين بالصناعة في ليبيا، تليها منطقة مصراتة بـ (20257) عامل وهو ما يشكل (18.7%) من إجمالي العاملين بالبلاد. أما على مستوى الانشطة الصناعية فقد استحوذ نشاط صناعة الاستهلاك والجير والجص على أعلى عدد للعاملين بالصناعة في المنشآت الكبيرة وهو (4907) عامل بنسبة (10.0%) من إجمالي العاملين بالمنشآت الكبيرة، أما بالمنشآت الصغيرة فقد تركز (17770) عامل في صنع المنتجات الغذائية ما يشكل (30.0%) من إجمالي العاملين بهذه المنشآت.

4 - تشمل تعويضات العاملين الواردة بالمسح إجمالي الرواتب والأجور النقدية والعينية المستحقة للعاملين، وقيمة مساهمة المنتجين في اقساط الضمان الاجتماعي، بالإضافة للمزايا الأخرى النقدية والعينية المستحقة للعاملين (المهيئة العامة للمعلومات، نتائج المسح السنوي لمنشآت الصناعات التحويلية، 2007، ص ب). ويبلغ إجمالي هذه التعويضات (461906) دينار ليبي كان نصيب المنشآت الكبيرة منها (311368) دينار ليبي، والمنشآت الصغيرة (150538) دينار ليبي بنسبة (67.4%) و (32.5%) على التوالي. وعلى مستوى الصناعات كانت صناعة تكرير النفط الاعلى نسبة من إجمالي التعويضات بالمنشآت الكبيرة التي بلغت حوالي (15%), وما يجب التنوية اليه هو ورود البيانات المتعلقة بهذا النشاط بالمسح الصناعي (2007) والتي غابت ولم ترد بالتعداد العام (2001)، تليها صناعة المكرونة والرشدة والكسكي والمنتجات النشوية بـ (5.2%) من إجمالي قيمة تعويضات العاملين بالمنشآت الكبيرة، أما المنشآت الصغيرة

فقد جاء نشاط صنع المنتجات الغذائية الأخرى في المقدمة بنسبة (31.3%) يليه نشاط صناعة المنتجات المعدنية الانشائية والصهاريج والخزانات بـ (17.8%).

وتفيد هنا المقارنة بين كل من عدد العاملين وقيمة مرتباتهم وتعويضاتهم في كل من التعداد (2001) والمسح (2007) ففي حين انخفض عدد العاملين بالصناعة عام (2007) مقارنة بالعام (2001) إلا أنها نجد أن تكاليف العمال ارتفعت بالعام (2007) مقارنة بالعام (2001) ما يشير إلى زيادة تكاليف العمال، والسؤال هنا هل يمكن أن يشير ارتفاع تكاليف العمالة بالمقارنة مع انخفاض اعدادهم إلى أن الصناعة تسير نحو الأفضل؟ ففي حالات كثيرة تراعي هذه التكاليف وتأخذ في الحسبان عند التفكير بتوطين صناعة ما، خاصة أن تكاليف العمال واحدة من محددات الربح والخسارة بالنسبة للأنشطة الصناعية.

في عام (2009) اسفرت النتائج المتعلقة بالعاملين بالصناعة على ما يلي:

1- سُجل عدد (35509) عامل بالمنشآت الكبيرة و(11524) بالمنشآت المتوسطة و(74719) بالمنشآت الصغيرة وعلى التوالي كانت نسبتهم هي (29.1%) و(9.4%) و(61.3%) من الإجمالي الذي كان (121752) عاملًا. بلغ عدد الليبيون (79681) عامل و(42071) من غير الليبيين وبنسبة (65.4%) و(34.5%) من الإجمالي على التوالي. وبالمقارنة بين عدد العاملين في سنة (2007) و(2009) تبين زيادة عددهم بالسنة الأخيرة بمقدار (13999) عامل وبمعدل زيادة موجبة بلغت (12.9%).

2- شملت تعويضات المشغلين كل من الرواتب والأجور والمزايا العينية ومساهمة المنشأة لصالح العاملين، وبلغ قدرها (458956) دينار ليبي بالمنشآت الكبيرة، و(44977) دينار ليبي بالمنشآت المتوسطة، و(185301) دينار ليبي بالمنشآت الصغيرة بنسب (66.5%) و(6.8%) على التوالي من إجمالي (689234) دينار ليبي.

ج - قيمة مستلزمات الإنتاج:

يقصد بمستلزمات الإنتاج كل الأدوات والخطوات والعمليات التي تساهم في النجاح العملية الصناعية من بدايتها بتحويل الخامات الأولية إلى أن تصبح منتجات صناعية قابلة للتسويق، وتشمل المستلزمات الإنتاجية الواردة بالتعداد الصناعي (2001) كل من المستلزمات السلعية والمستلزمات الخدمية والمصروفات التحويلية، والتي بلغت إجمالاً (702630287) دينار ليبي، منها (508894954) دينار ليبي متعلقة بالمنشآت الكبيرة، و(193735333) دينار ليبي للمنشآت الصغيرة بنسبة (72.4%) و (27.6%) على التوالي. وقد جاءت النتائج المتعلقة بكل منها على حدا في هذا التعداد كالتالي:

1- المستلزمات السلعية:

والتي تضم بدورها المواد الاولية، والوقود والمحروقات، وقطع الغيار، والمياه، والكهرباء، وعدد وادوات مستهلكة، ومواد التعبئة والتغليف، والمطبوعات والقرطاسية وآخرى غيرها. وقد بلغ إجمالي تكاليفها على مستوى البلاد (482480749) دينار ليبي، وبنسبة (68.6%) من إجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج في البلاد، منها (342829781) دينار ليبي هو نصيب المنشآت الكبيرة، بينما وصلت هذه التكاليف إلى (139650968) دينار ليبي بالمنشآت الصغيرة، بنسبة (71.0%) و (29%) على التوالي. وعلى مستوى المناطق احتلت منطقة مصراته اعلى نسبة من إجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج التي بلغت (20.6%) تليها منطقة بنغازي (15.8%) أما منطقة طرابلس فكانت نسبتها (15.5%) ومنطقة الجفارة (10.3%). وتصدرت صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ تكاليف هذه المستلزمات بنسبة (29.3%) تليها الصناعات المعدنية الأساسية (15.3%).

2- المستلزمات الخدمية:

وهي تشمل ايجار الاراضي والمباني، ايجار الآلات والمعدات وصيانتها، وصيانة المباني، والاتصالات والدعاية والاعلان، ومصاريف قانونية ومراجعة حسابات، وسفر وتنقلات، ومصروفات شحن ونقل وتخزين وغيرها، وقد بلغ إجمالي تكاليفها (88755554) دينار ليبي، أي بنسبة (12.6%) من إجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج، منها (53758985) دينار ليبي كانت تكاليف خدمية بالمنشآت الكبيرة، أما بالمنشآت الصغيرة فقد بلغت قيمتها (34996569) دينار ليبي وبنسبة (60.5%) و (39.5%) على التوالي. وعلى مستوى المناطق تصدرت منطقة طرابلس القائمة بنسبة (24.9%) تليها منطقة مصراته بنسبة (20.6%) ثم منطقة بنغازي بنسبة (9.3%) من إجمالي قيمة المستلزمات الخدمية للصناعات المختلفة في ليبيا. وعلى مستوى الانشطة الصناعية شكلت صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ اعلى نسبة لقيمة المستلزمات الخدمية حيث وصلت إلى (20.2%) تليها انشطة الصيانة والتصلیح بقيمة نسبتها (18.7%) وذلك من إجمالي قيمة المستلزمات الخدمية للصناعة في ليبيا.

3- المصروفات التحويلية:

ويقصد بها تلك الفوائد المدفوعة على القروض، والهبات والمنح والتبرعات، والتعويضات والغرامات، ومصاريف ارباح موزعة على المساهمين، ورسوم إنتاج وتصاريح عمل، ورسوم اقامة ورسوم اشتراك النقابات وغيرها، وهذه قد بلغت قيمتها (131393984) دينار ليبي، ما يشكل (18.7%) من قيمة مستلزمات الإنتاج، وبلغت حصة المنشآت الكبيرة منها (112306188) دينار ليبي، بينما حصة المنشآت الصغيرة قد وصلت (19087796) دينار ليبي، بنسبة (85.4%) و (14.4%) على التوالي. وعلى مستوى المناطق جاءت منطقة طرابلس على رأس القائمة بنسبة (53%)، تليها منطقة مصراته بنسبة (17%) من إجمالي قيمة هذه المصروفات في البلاد. وعلى مستوى الصناعات احتلت صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ المرتبة الاولى كذلك، بنسبة (44%) من الإجمالي.

اما بالمسح الصناعي (2007) فقد سجلت البيانات المتعلقة بمستلزمات الإنتاج كما يلي :

1- بلغت قيمة المستلزمات (السلعية + الخدمية) أو ما اطلق عليه تسمية (الاستهلاك الوسيط) مبلغ (2074809) دينار ليبي منها (1675853) دينار ليبي حصة المنشآت الكبيرة والبقية كانت حصة المنشآت الصغيرة وهو مبلغ قيمته (398956) دينار ليبي وبنسبة (80.7%) و (19.2%) على التوالي.

2- لمعرفة قيمة المستلزمات السلعية فقط يمكن القول ان قيمتها بلغت (1582213) دينار ليبي بالمنشآت الكبيرة و(359922) دينار ليبي بالمنشآت الصغيرة، وبنسبة (81.4%) و (18.5%) على التوالي من الاجمالي الذي وصل الى (1942135) دينار ليبي.

اما المستلزمات الخدمية فقد بلغت قيمتها (93648) دينار ليبي بالمنشآت الكبيرة و(39034) للمنشآت الصغيرة وبنسبة (70.5%) و (29.4%) من الاجمالي الذي قدره (132682) دينار ليبي .

3- وعلى مستوى الصناعات جاءت صناعة الحديد والصلب الاساسية على رأس القائمة بالنسبة للمنشآت الكبيرة بنسبة بلغت (30.2%)، والصناعات الغذائية في مقدمة المنشآت الصغيرة من حيث قيمة المستلزمات الانتاجية التي بلغت نسبتها (23%) من اجمالي قيمتها في البلاد.

وبالمسح الصناعي 2009 كانت النتائج في هذا الجانب كما يلي:

1 - بلغت قيمة المستلزمات الانتاجية (سلعية + خدمية) مبلغ (1817749) دينار ليبي بالمنشآت الكبيرة، وبالمنشآت المتوسطة (179073) دينار ليبي، وبالمنشآت الصغيرة (589469) دينار ليبي، وبذلك يكون الاجمالي (2586291) دينار ليبي، وبنسبة (70.2%) و (6.9%) و (22.7%) من الاجمالي على التوالي.

2- بالنظر الى قيمة مستلزمات الانتاج السلعية منفردة اتضح احها بلغت (1656335) دينار ليبي بالمنشآت الكبيرة، و(163151) دينار ليبي بالمنشآت المتوسطة، و(505071) دينار ليبي بالمنشآت الصغيرة، بإجمالي (2324557) دينار ليبي وبذلك فان هذه الاحجام تشكل على التوالي (71.2%) و (7%) و (21.7%).

اما المستلزمات الخدمية فإنها (161413) دينار ليبي بالمنشآت الكبيرة، و (15922) دينار ليبي بالمنشآت المتوسطة، و(84398) دينار ليبي بالمنشآت الصغيرة، بإجمالي (261733) دينار ليبي بنسب (61.6%) و (32.2%) من هذا الاجمالي.

د - القيمة المضافة:

القيمة المضافة مفهوم اقتصادي يعني الفرق بين قيمة مستلزمات الإنتاج (قيمة المواد الأولية المستخدمة في العمليات الإنتاجية) من ناحية والقيمة الإجمالية للمنتجات جاهزة الصنع من ناحية أخرى (احتياش فرج احتياش وعبد القادر

مصطفى المحيشي، 2003، ص (13)، بمعنى آخر أنها عبارة عن جملة العائد على المشغلين بالصناعة، والتي تعبر أيضاً عن إجمالي الانتاج مطروحاً منه إجمالي مستلزمات الانتاج (وزارة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد، نتائج البحث السنوي الخاص بمنشآت الصناعات التحويلية ، 2010، ص(2)، وتعتبر دراسة القيمة المضافة من الجوانب المهمة التي تبرز دور الانشطة الصناعية ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني، وقد تناول التعداد الصناعي 2001 القيمة المضافة الناتجة عن الصناعة في ليبيا كالتالي:

1 - بلغ إجمالي القيمة المضافة 489568203 دينار ليبي لـكل الصناعات في كامل البلاد وكانت حصة المنشآت الكبيرة 299781173 دينار ليبي ما شكل نسبة 61.2% وبلغ 189787030 دينار ليبي وبنسبة 38.7%.

2- على مستوى المناطق جاءت منطقة طرابلس على رأس قائمة المناطق في ليبيا بـمبلغ 98516583 دينار ليبي ما يمثل 20.1% تليها منطقة مصراتة بـمبلغ 78665428 دينار ليبي وبنسبة 16% من تلبيهـما منطقة بنغازي بـمبلغ 78533656 دينار ليبي ثم منطقة الجفارة بـمبلغ 42798906 دينار ليبي. إجمالي القيمة المضافة من الصناعات في ليبيا

3- على مستوى الصناعات تصدرت صناعة المنتجات المعدنية والالات والمعدات بـقية الانشطة الصناعية بـمبلغ 123190478 دينار ليبي وهو ما يمثل 25.1%، تليها انشطة الصيانة والتصليـح بـمبلغ 107886551 دينار ليبي ما يشكل نسبة 22%، من إجمالي القيمة المضافة للصناعة في ليبيا.

بينما اظهر المسح السنوي 2007 النتائج المتعلقة بالقيمة المضافة كالتالي:

1 - بلغت الـقيمة المضافة بالمنشآت الكبيرة مبلغ 1365730 دينار ليبي وبـالمنشآت الصغيرة مبلغ 401054 دينار ليبي بأجمالي 1766784 دينار ليبي وبنسبتين مئويتين 77.3% و 22.6% على التوالي.

2 - بالنسبة للمناطق كانت منطقة مصراتة تتصدر القائمة بـمبلغ 771655 دينار ليبي تليها منطقة طرابلس بـمبلغ 292056 دينار ليبي، ثم منطقة الزاوية 163485 دينار ليبي والجفارة بـمبلغ 120701 دينار ليبي وبنسبة متتالية هي 43.6% و 16.5% و 9.2% و 6.8%، بمعنى ان حوالي ثلاثة ارباع اجمالي الـقيمة المضافة ظهرت في هذه المناطق.

3 - وعلى مستوى الصناعات بالمنشآت الكبيرة تصدرت صناعة الحديد والصلب القائمة بـمبلغ 552902 دينار ليبي ثم صناعة الاسمنت بـ 168928 دينار ليبي تليها صناعة تكرير النفط بـ 124684 دينار ليبي وبنسبة على التوالي بلغت 40.4% و 12.3% و 9.1% بمعنى ان هذه الانشطة تستحوذ على ما يقارب 61% من إجمالي الـقيمة المضافة الناتجة عن المنشآت الكبيرة.

بينما سجلت صناعة المنتجات الغذائية أعلى قيمة مضافة بالمنشآت الصغيرة بـمبلغ 125740 دينار ليبي تليها صناعة المنتجات المعدنية الانشائية والصهاريج والخزانات بـقيمة 71065 دينار ليبي ثم صنـع المنتجات الخشبية بـقيمة

51249 دينار ليبي تليها صناعة المنتجات الخزفية والاسمنتية وقطع وتجهيز الاحجار (الطوب) بنسب وصلت الى 31.1% و 17.7% و 12.7% استحوذت هذه الانشطة على حوالي 60% من اجمالي القيمة المضافة بالمنشآت الصغيرة.

وتناول المسح السنوي 2009 البيانات المتعلقة بالقيمة المضافة كالتالي:

1 - بلغ الاجمالي 2478031 دينار ليبي، حيث سجلت بالمنشآت الكبيرة 1716922 دينار ليبي وبالمنشآت المتوسطة 162153 دينار ليبي وبالمنشآت الصغيرة 598956 دينار ليبي، ونسبتها على التوالي 69.2% و 6.5% و 24.1%.

2 - على مستوى الصناعات الكبيرة جاءت صناعة الحديد والصلب الاساسية بالدرجة الاولى مقارنة ببقية الانشطة الصناعية حيث سجلت مبلغ 577479 دينار ليبي تليها صناعة الاسمنت والجير والجص بمبلغ 314355 دينار ليبي ثم طحن الحبوب بمبلغ 192286 دينار ليبي بينما سجلت صناعة تكرير النفط بمبلغ 183626 دينار ليبي وبنسبة 33.6% و 18.3% و 10.6% و 11.1% على التوالي من اجمالي القيمة المضافة الناتجة عن المنشآت الكبيرة.

في حين سجلت صناعة طحن الحبوب اعلى قيمة مضافة بالمنشآت المتوسطة بلغت 42131 دينار ليبي تليها صناعة الاصناف المنتجة من الخرسانة والجاهزة ومنتجاتها بنحو 24134 دينار ليبي ثم صناعة المنتجات البلاستيكية بمبلغ 18991 دينار ليبي يليها نشاط استغلال المحاجر لاستخراج الاحجار والرمال والطين والشرشور بمبلغ 12892 دينار ليبي وبصناعة الاعلاف الحيوانية المحضرية سجلت قيمة مضافة وصلت الى 11308 دينار ليبي بنسب متناثلة هي 25.9% و 14.8% و 11.7% و 7.9% و 6.9% من اجمالي القيمة المضافة الناتجة عن المنشآت المتوسطة،

اما بالمنشآت الصغيرة فقد

المحور الثاني: قياس الواقع الصناعية في ليبيا

يهم الجغرافيون بدراسة طرق قياس الواقع الصناعية والاساليب الكمية المتبعة فيها لحيويتها بالنسبة اليهم، ونخص بالذكر المتخصصين في الجغرافيا الاقتصادية عامة وجغرافية الصناعة خاصة، إذ أن مثل هذه الدراسة تهدف إلى إبراز وتنقييم الموقع الصناعي اقتصاديا..... الا أن طرق قياس الواقع الصناعية بالنسبة للجغرافي ليست هدفا بقدر ما هي وسيلة تحقق أغراض دراسته التي تعتمد على الدعامات الثلاثة: التوزيع والربط والتحليل، والتي لا تخلو منها اي دراسة جغرافية ، وعلى ذلك تعتبر دراسة القياس الكمي للموقع الصناعية متممة للدراسة الجغرافية لهذه المواقع. وتقاس الواقع الصناعية بطرق عده وزوايا متعددة (محمد محمد سيف، مرجع سابق ذكره، ص 287)، نكتفي بدراسة بعض منها كما يلي :

1 - قياس حجم الصناعة (الكم الصناعي):

يهدف قياس حجم الصناعة بمنطقة ما إلى بيان كميتها وأهميتها وذلك حتى يمكن مقارنتها بحجم الصناعة في مناطق أخرى، ويطلق عليها البعض اسم الكم الصناعي، حيث يظهر مدى التركز الصناعي في مناطق دون أخرى ، بمعنى آخر كلما زاد الكم الصناعي كلما كانت الصناعة أكثر ترتكز أو العكس، وعلى الجغرافي ان يفسر العوامل وراء هذا التركز(محمد سيف، مرجع سابق، ص 289).

وللحصول على نتائج تتعلق بحجم الصناعة في ليبيا موزعة على مناطق البلاد لبيان حجم الصناعة واختلافه من منطقة لأخرى، استخدم في هذا البحث معيارين مهمين هما عدد عمال الصناعة والقيمة المضافة، ويتم قسمة جملة المعيارين على عدد المناطق للتوصيل إلى مستوى الدولة ، ليكون ذلك المتوسط رقمياً يقاس على أساسه قيمة كل من العنصرين في المناطق الليبية.

وطبقاً لنتائج المسح الصناعي السنوي (2007) تتمثل الصناعة في (22) منطقة وكانت جملة عمال الصناعة في ليبيا (107753) عامل وبذلك يكون المتوسط وهو الرقم القياسي هو:

$$\frac{107753 \text{ عدد العمال}}{22 \text{ عدد المناطق}} = 4897 \text{ عامل}^{\circ}$$

أما جملة القيمة المضافة في ليبيا فكانت (1766788000) دينار ليبي وعليه يكون الرقم القياسي هو:

$$\frac{1766788000 \text{ دينار ليبي}}{22 \text{ عدد المناطق}} = 80308545 \text{ دينار ليبي}$$

وبعد أن تم الحصول على الأرقام القياسية لعنصرى القياس على مستوى الدولة ككل نأخذ في تطبيق المعادلين التاليتين على كل منطقة على حدة (محمد سيف، مرجع سابق ص 292).

$$\frac{100 \times \text{عدد عمال الصناعة في المنطقة}}{\text{الرقم القياسي لمتوسط عدد عمال ليبيا}}$$

$$\frac{100 \times \text{القيمة المضافة من الصناعة في المنطقة}}{\text{الرقم القياسي لمتوسط القيمة المضافة من الصناعة في ليبيا}}$$

ثم ننشئ جدولًا ثبت فيه أسماء المناطق، وأمام كل منطقة نكتب نتيجة تطبيق هاتين المعادلين، ثم نجمع حاصل المعادلين ونقسمها على 2 ويكون الناتج هو الكم الصناعي magnitude، ونتيجة لتطبيق هاتين المعادلين نقسم المناطق إلى فئات من حيث كمها الصناعي، وهذه الفئات هي كما يلي:

الفئة	حجم الصناعة	الفئة	حجم الصناعة
الأولى	اكثر من 1600	السادسة	99 - 50
الثانية	1599 - 800	السابعة	49 - 25
الثالثة	799 - 400	الثامنة	24 - 12
الرابعة	399 - 200	النinthة	11 - 6
الخامسة	199 - 100	العاشرة	اقل من 6

وعند تطبيق هاتين المعادلين وقعت النتائج بالجدول التالي:

الجدول رقم (1) حجم الصناعة في ليبيا 2007⁽¹⁾

المنطقة	% من متوسط عدد عمال الصناعة س	% من متوسط طبق القيمة المضافة من الصناعة ص	حجم الصناعة س+ص	الفئة
طرابلس	413.7	960.8	687.2	الثالثة
	532.8	363.7	448.2	
الجفارة	235.6	190.9	213.2	الرابعة
بنغازي	222.4	133.2	177.8	
	144.4	203.6	174.0	الزاوية
	123.5	81.7	102.6	المرقب
النقط الخمس	88.5	38.8	63.6	السداسة
	70.7	31.2	50.9	الجبل الغربي
الجبيل الأخضر	57.0	38.0	47.5	
	28.4	11.8	40.2	
	40.9	31.2	36.0	
	41.0	21.5	31.2	
	39.0	17.3	28.8	
	33.4	22.3	27.8	
	32.5	16.0	24.2	
المرج	18.4	7.5	13.0	النالوت
الواحات	17.8	6.5	12.1	الكفرة
درنة	17.2	6.8	12.0	وادي الشاطئ
البطنان	14.3	6.0	10.1	وادي الحياة
	13.1	5.1	9.1	الجفرة
	11.2	4.6	7.9	مرزق
غات	3.2	1.2	2.2	العاشرة
المجموع الفعلي لعدد العاملين في الصناعة في ليبيا				
المتوسط القياسي لعدد العاملين بالصناعة في ليبيا				

(1) الهيئة العامة للمعلومات، نتائج المسح السنوي لمنشآت الصناعات التحويلية، 2007.

من خلال الجدول يتضح انه لم تقع اي منطقة ضمن الفئتين الاولى والثانية ويرجع ان يكون السبب هو عدم توفر الامكانيات الصناعية في ليبيا بالقدر المتوفر في الدول الصناعية الاخرى.

ويعلل وقوع مصراطه على رأس المناطق في ليبيا من حيث حجم الصناعة كنتيجة لأثر ارتفاع القيمة المضافة - أحد معياري القياس - الناتجة عن صناعة الحديد والصلب الاساسية والتي بلغت منفردة (552902) دينار بنسبة 76.7% من إجمالي القيمة المضافة الناتجة عن المنشآت الكبيرة في ليبيا (المهمة العامة للمعلومات، 2007، ص 22). أما بقية المناطق الواقعه في كل من الفئات الرابعة والخامسة والسادسة - باستثناء بنغازي - وهي طرابلس والجفارة والزاوية والمربق والنقط الخمس والجبل الغربي بالإضافة إلى مصراته، فهي تشكل النقل السكاني والسوق الرئيسية للحصول على المواد الخامات الصناعية وكذلك لتصرف السلع والمنتجات الصناعية في البلاد لأنها تضم نحو (3460358) نسمة ما يشكل (61.1%) من إجمالي سكان البلاد (اللجنة الشعبية العامة ، 2006، جدول رقم 10، ص 88)، كما أنها مناطق تتمتع بشبكة جيدة من طرق المواصلات وموانئ يتم من خلالها الحركة التجارية المهمة للأنشطة الصناعية كموانئ مصراته والخمس وطرابلس وزوارة. بينما يفسر وقوع بقية المناطق ضمن الفئات الأقل كثافة صناعياً هو عدم توفر مقومات الصناعة مقارنة بالمناطق السابقة أما لقلة عدد سكانها كما هو الحال في المناطق الواقعه شمال شرقى البلاد، او لقلة سكانها وتطرف موقعها معاً كما هو الحال بالمناطق الجنوبيه الغربية والجنوبيه الشرقيه في ليبيا.

2- قياس كثافة الصناعة:

تعني كثافة الصناعة Intensity في منطقة ما الاهمية الاقتصادية للصناعة في اقتصاديات هذا الاقليم، وهي بهذا تعطي صورة صادقة عن دور الصناعة في الاقتصاد المحلي. ولقياس كثافة الصناعة يفضل استخدام أكثر من معيار حتى تكون درجة القياس دقيقة، وهنا سوف نستخدم نسبة عمال الصناعة إلى كل عمال اوجه النشاط الاقتصادي، ونسبة عمال الصناعة إلى مجموع السكان ثم اخيراً نسبة القيمة المضافة إلى مجموع السكان او بمعنى آخر القيمة المضافة من الصناعة بالنسبة لكل شخص من السكان، (سيف ص 298)، وللتطبيق على ليبيا يتعين الحصول على هذه المعايير الثلاثة على مستوى الدولة ليكون بمثابة رقم قياسي تقاد على اساسه قيمة كل من العناصر السابقة على مستوى كل منطقة على حدة.

وطبقاً لبيانات المسح السنوي للصناعات التحويلية في ليبيا والتعداد العام للسكان (2006)، وحيث تمثل الصناعة في 22 منطقة فقد بلغ عدد عمال الصناعة (95772) عاملاً، أما القيمة المضافة الناتجة عن الانشطة الصناعية فبلغت (1435988) دينار ليبي، وحسب بيانات تعداد السكان العام في نفس السنة بلغ إجمالي السكان ذوي النشاط الاقتصادي 1876206 فرداً، في حين بلغ عدد السكان 5657692 نسمة، وللحصول على الارقام القياسية نطبق هذه المعادلات:

(1) نسبة عمال الصناعة في الدولة إلى مجموع عمال اوجه النشاط الاقتصادي:

$$0.05 = \frac{95775}{18762206}$$

(2) نسبة عمال الصناعة إلى جملة عدد السكان:

$$0.02 = \frac{95775}{5657692}$$

(3) القيمة المضافة لكل شخص من السكان:

$$185 = \frac{1047238000}{5657692}$$

ثم نقوم بتطبيق المعادلات التالية على مستوى كل منطقة كما يلي:

$$\begin{aligned} & \text{عدد عمال الصناعة في المنطقة} \\ & 100 \times \frac{\text{السكان ذوي النشاط الاقتصادي في المنطقة}}{0.05} \\ & \text{عدد عمال الصناعة في المنطقة} \\ & 100 \times \frac{\text{جملة السكان في المنطقة}}{0.02} \\ & \text{القيمة المضافة من الصناعة في المنطقة} \\ & 100 \times \frac{\text{جملة سكان المنطقة}}{185} \end{aligned}$$

ثم ننشئ جدولًا ونسجل به نتائج هذه المعادلات الثلاث وبجمع حاصلها وبقسمته على 3 نتمكن من الوصول إلى قيم الكثافة الصناعية لكل منطقة، ثم نحدد موقع كل منطقة حسب كثافتها باستخدام جدول الكثافة التالي:

الفئة	كثافة الصناعة	الفئة	كثافة الصناعة
الأولى	+ 200	السادسة	75 - 99
الثانية	175 - 199	السابعة	50 - 74
الثالثة	150 - 174	الثامنة	25 - 49
الرابعة	125 - 149	التاسعة	12 - 24
الخامسة	100 - 124	العاشرة	أقل من 12

جدول رقم (2) كثافة الصناعة في مناطق ليبيا 2006⁽¹⁾

الفئة	س+ص+ل 3	$\frac{100 \times \text{القيمة المضافة}}{\text{عدد السكان} \times 185}$	$\frac{100 \times \text{عمال الصناعة}}{\text{عدد السكان} \times 0.02}$	$\frac{100 \times \text{عمال الصناعة}}{\text{السكان ذوي النشاط الصناعي} \times 0.05}$	المنطقة
الاولى	316.1	545.5	163.4	239.4	مصراتة
الثالثة	163.1	217.1	130.6	141.7	الزاوية
الرابعة	144.6	155.6	113.4	164.8	الكفرة
	134.9	185.8	104.3	114.8	الجفارة
الخامسة	109.0	116.9	97.6	112.6	طرابلس
	102.6	155.7	68.0	84.3	سبها
	100.1	106.0	86.1	108.4	المرج
السادسة	88.3	76.1	87.0	102.0	الجبل الأخضر
	86.5	52.0	102.0	105.6	الجفرة
	80.9	92.3	64.6	85.9	بنغازي
	79.8	75.1	76.4	87.9	درنة
	79.2	90.2	69.3	78.3	غات
	78.5	61.5	73.0	101.0	سرت
السابعة	69.6	64.2	71.3	73.5	النقط الخمس
	57.7	42.8	63.7	66.8	نالوت
	56.5	39.9	57.4	72.2	البطnan
	55.0	46.7	56.0	62.5	وادي الحياد
	54.6	55.9	46.6	61.3	المرقب
	46.4	53.1	41.0	45.1	مرزق
	37.1	25.6	39.7	46.0	الجبل الغربي
	33.8	48.6	26.4	26.5	وادي الشاطئ
	13.6	10.0	13.3	17.5	الواحات

(1) الهيئة العامة للمعلومات، نتائج المسح السنوي لمنشآت الصناعات التحويلية، 2007.

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (2) ان منطقة مصراتة وقعت بالفئة الاولى من حيث اهمية الصناعة في النشاط الاقتصادي المحلي، وكذلك الامر بالنسبة لمنطقة الزاوية، وذلك بالمقارنة ببقية المناطق في البلاد، كما يلاحظ من الجدول

غياب اية منطقة ممثلة بالفئة الثانية مما يشير إلى الفجوة بين منطقة مصراتة وبقية المناطق التالية لها. ويشير التسلسل بالمناطق حسب الفئات الواقعة ضمنها من الاكثر إلى الاقل إلى تراجع دور الانشطة الصناعية مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى في عموم البلاد، وعken توضيح هذا الامر اذا ما نظرنا إلى نتائج التعداد العام للسكان (2006) – في حال استخدامنا لعدد عمال الصناعة كمعيار مقارنة الانشطة الصناعية بالأنشطة الاقتصادية الأخرى- التي تشير إلى مساهمة انشطة التعدين واستغلال المحاجر والصناعات التحويلية بنسبة (5.5%) من إجمالي السكان النشطين اقتصادياً الذين اعمارهم (15) فما فوق، حيث احتلت خدمات التعليم المرتبة الاولى بنسبة (22.4%)، تليها شريحة المتعطلون والذين لم يسبق لهم العمل بنسبة (18.5%)، أما العاملون بالإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي فكانت نسبتهم (18.4%)، والزراعة والصيد (8.6%)، ثم التجارة وعمال التصليح والصيانة بـ (6.9%)، (المؤسسة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006 ، الجدول رقم 47 ، ص ص 185 - 189).

3 - قياس التوطن الصناعي:

تقاس درجة التوطن الصناعي في اي وحدة مكانية بما يعرف باسم معامل التوطن الصناعي Location Quotient وهو يهدف إلى قياس درجة النشاط الصناعي في الوحدة المكانية ومقارنتها بالمستوى العام للدولة، للإجابة على التساؤل التالي: هل النشاط الصناعي في هذه الوحدة المكانية يساوي او يزيد او يقل عن المعدل العام للدولة ويستخدم هذا المقياس أكثر من معيار حيث تطبق العديد من المعادلات (محمد محمود سيف ، ص 303)، ووقع الاختيار على اثنين منها لتوضيح التوطن الصناعي في ليبيا حسب البيانات المتاحة كما يلي:

(أ) بالاستعانة بمعيار عدد العمال وعدد المنشآت الصناعية في المناطق كل على حدا وبالتالي في عموم البلاد وذلك حسب بيانات التعداد الصناعي العام لسنة (2001) كالتالي:

$$\text{درجة التوطن الصناعي في ليبيا} = \frac{\text{عدد عمال الصناعة في المنطقة}}{\text{عدد المنشآت الصناعية في المنطقة}} \div \frac{\text{عدد عمال الصناعة في الدولة}}{\text{عدد المنشآت الصناعية في الدولة}}$$

وقد ادرجت النتائج بالجدول رقم (3):

(1) جدول رقم (3) درجة التوطن الصناعي في ليبيا في ضوء عدد العمال والمنشآت الصناعية عام 2001

درجة التوطن الصناعي س — ÷ ص	س — ص	عدد المنشآت ص	عدد العمال س	المنطقة
2.20	9.5	1057	10145	النقط الخمس
1.84	7.3	1285	9421	الجفارة
1.53	6.6	1825	12052	مصراتة
1.30	5.6	295	1654	بني وليد
1.06	4.6	50	231	غدامس
1.04	4.5	6794	30792	طرابلس
1.04	4.5	370	1670	درنة
1.00	4.3	378	1655	الحراام الأخضر
1.00	4.3	843	3669	الجبل الأخضر
0.93	4.0	646	2608	غريان
0.90	3.9	3800	14946	بنغازي
0.86	3.7	1016	3846	سبها
0.81	3.5	646	2288	سرت
0.81	3.5	1966	7024	المرقب
0.81	3.5	1058	3752	صبراته / صرمان
0.79	3.4	491	1692	المروج
0.74	3.2	54	174	غات
0.74	3.2	590	1946	اجدابيا
0.74	3.2	1204	3969	ترهونة / مسلاتة
0.74	3.2	1530	4971	الزاوية
0.72	3.1	267	838	وادي الحياة
0.60	2.6	282	754	الكفرة
0.67	2.9	204	598	القبة
0.65	2.8	454	1316	يفرن / جادو
0.65	2.4	423	1051	نالوت
0.65	2.8	738	2137	البطنان
0.62	2.7	320	885	مرزق
0.58	2.5	85	220	مزدة
0.58	2.5	181	458	الجفرة
0.55	2.4	463	1112	وادي الشاطئ
0.46	2.0	177	360	الواحات
--	4.3	29492	128234	الإجمالي

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد الصناعي لعام 2001، جدول رقم 4، ص 10-14

يلاحظ من الجدول السابق ارتفاع درجة التوطن الصناعي بمنطقة النقط الخمس ويرجح ان يكون السبب هو توطن صناعة الكيماويات مثله في الشركة العامة للصناعات الكيماوية بأبي كمامش التي تستحوذ على حوالي 20% وكذلك الصناعات الغذائية بحوالي 40% من إجمالي العاملين بالأنشطة الصناعية بما اي ان هاتين الصناعتين تستأثران بأكثر من نصف إجمالي العاملين بالصناعة في المنطقة.

وتزيد درجة التوطن في بعض المناطق عن المتوسط العام للدولة (4.3)، كما هو الحال النقاط الخمس الجفارة مصراتة بني وليد غدامس طرابلس ودرنة ، بينما تتساوى درجة التوطن الصناعي في كل من الحزام الاخضر والجبل الاخضر مع المتوسط العام، أما بقية المناطق حيث تقل درجة التوطن عن الواحد صحيح الامر الذي يشير إلى تنوع الانشطة الاقتصادية بها وانتشار المنشآت الصناعية الصغيرة والمتنوعة.

(ب) باستخدام معياري عدد العاملين والقيمة المضافة من الصناعة في العام 2007 كالتالي:

$$\text{درجة التوطن الصناعي في ليبيا} = \frac{\text{القيمة المضافة من الصناعة في المنطقة}}{\text{عدد عمال الصناعة في المنطقة}} \div \frac{\text{القيمة المضافة من الصناعة في ليبيا}}{\text{عدد عمال الصناعة في الدولة}}$$

والجدول التالي يوضح نتائج هذه المعادلة:

جدول رقم (4) درجة التوطن الصناعي بليبيا في ضوء عدد العمال و القيمة المضافة من الصناعة عام 2007⁽¹⁾

القيمة بألاف الدينار

المنطقة	القيمة المضافة س	عدد العمال ص	— س —	درجة التوطن الصناعي ص ع
مصراتة	771655	20257	38093	2.32
الزاوية	163485	7072	23117	1.40
الجفارة	153349	11540	13288	0.81
درنة	25039	2007	12475	0.76
طرابلس	292056	26090	11194	0.68
المرقب	65655	6046	10859	0.66
المرج	30509	2791	10931	0.66
البطnan	17865	1634	10933	0.66
بنغازي	106995	10893	9822	0.59
الجبل الاخضر	17287	2010	8600	0.52
سرت	12846	1595	8053	0.49
الجبل الغربي	25079	3464	7239	0.44
سيها	13912	1913	7272	0.44
النقاط الخمس	31191	4333	7198	0.43
وادي الحياء	4817	699	6891	0.42
الواحات	9507	1393	6824	0.41
مرزق	3684	549	6710	0.40
نالوت	6056	903	6706	0.40
وادي الشاطئ	5460	842	6484	0.39
الجفرة	4086	641	6374	0.38
غات	1005	163	6165	0.37
الكفرة	5250	871	6027	0.36
الإجمالي	1766788	107753	16396 ع	-

(1) الهيئة العامة للمعلومات، نتائج المسح السنوي لمنشآت الصناعات التحويلية، 2007.

يتضح من قراءة العمود الاخير المتعلق بدرجة التوطن ان منطقة مصراتة تحتل المركز الاول طبقاً للقيمة المضافة بالنسبة لعدد العمال وهي نتيجة سبقت الاشارة اليها عند طرحنا لقياس حجم الصناعة حيث كان للقيمة المضافة الناتجة عن صناعة الحديد والصلب الاثر الواضح في تحديد هذا المركز. تليها منطقة الراوية التي تتوطن بها مصافة الراوية لتكثير النفط حيث بلغت القيمة المضافة لنشاط صناعة تكرير النفط (76.9%) و(87%) من إجمالي القيمة المضافة الناتجة عن الانشطة الصناعية بالمنطقة عامي (2006) و (2007) على التوالي.

4 - قياس الترابط الصناعي:

يقصد بالترابط الصناعي جذب الصناعات بعضها البعض، بمعنى ان الصناعات تتوطن بجوار بعضها الآخر ، لما يتحققه ذلك الترابط من وفورات خارجية، وتستفيد الصناعات المترابطة من خصائص الموقع من حيث توفر عناصر الإنتاج ووسائل النقل وكذلك خدمات التسويق وغيرها. وتقاس درجة الترابط بين صناعتين بما يعرف باسم معامل الترابط الصناعي Coefficient of Geographic Association وإيجاد هذا المعامل نجри الخطوات التالية (محمد محمود سيف، المواقع الصناعية، مرجع سابق، ص 320):

1 - نحصل على عدد العاملين بالصناعتين في كل منطقة على حدة ثم نقوم بجمع كل العاملين في الصناعة الواحدة على مستوى الدولة.

2 - نحول هذه الارقام المطلقة لعدد العاملين بالصناعتين إلى نسب مئوية .

3 - نطرح النسبة المئوية للصناعة الاولى من النسبة المئوية للصناعة الثانية ونضع الناتج في عمود خاص به، سواء كان سالباً او موجباً مع وضع الاشارة السالبة او الموجبة أمام كل نسبة.

4 - نجمع النسب المئوية الموجبة والنسب السالبة في هذا العمود الاخير كل على حدا وسوف نلاحظ ان مجموع كل منها متتساو.

5 - نقسم الرقم الناتج من حاصل الجمع على 100، والناتج نطرحه من 1000 والذى ينتج لنا بعد ذلك هو عبارة عن معامل الترابط الصناعي.

وتتراوح قيمة معامل الترابط الصناعي بين الصفر والواحد صحيح، ويدل معامل الترابط الذي تبلغ درجته صفراء انه لا توجد هناك اي علاقة ترابط بين الصناعتين، بمعنى آخر يدل على ان احدى الصناعتين تقع في موقع مخالف لموقع الصناعة الاخرى ، واذا زاد هذا المعامل عن الصفر حتى وصل إلى الواحد صحيح كان معنى ذلك ان هناك ترابطاً بين الصناعتين وانهما ينتشران في اماكن متشابهة (محمد محمود سيف، المواقع الصناعية ، مرجع سابق، ص 322). وفي هذا المجال تم التطبيق على مثالين هما:

المثال الاول: يظهر الترابط بين صناعي النسيج والملابس الجاهزة 2007 حيث تعتمد الصناعة الثانية على الاول ، وجاءت نتائج الاختبار بالجدول رقم (5) :

جدول رقم (5) معامل الترابط الصناعي بين صناعة النسيج والملابس الجاهزة لعام 2007⁽¹⁾

ص - س	عامل صناعة الملابس الجاهزة		عامل صناعة النسيج		المنطقة
	%	العدد	%	العدد	
0.3	11.0	529	10.7	43	مصراتة
7.7	10.4	503	2.7	11	الزاوية
4.7	6.2	301	1.5	6	الجفارة
1.3	1.3	63	0	0	درنة
- 1.6	21.0	1016	22.6	91	طرابلس
3.5	3.5	172	0	0	المرقب
2.1	2.1	103	0	0	المرج
1.7	1.7	87	0	0	البطنان
- 43.7	14.0	680	57.7	232	بنغازي
1.5	1.5	74	0	0	الجبل الأخضر
4.5	4.5	219	0	0	سرت
4.7	4.7	228	0	0	الجبل الغربي
3.1	3.1	152	0	0	سبها
- 1.6	3.1	150	4.7	19	النقاط الخمس
1.8	1.8	89	0	0	وادي الحياه
2.2	2.2	109	0	0	الواحات
0.9	1.0	45	0	0	مرزق
1.5	1.5	74	0	0	نالوت
1.1	1.1	55	0	0	وادي الشاطئ
2.7	2.7	132	0	0	الجفرة
0.4	0.4	22	0	0	خات
0.6	0.7	32	0	0	الكفرة
46 +	100	4835	100	402	الإجمالي
46 -					

(1) الهيئة العامة للمعلومات، نتائج المسح السنوي لمنشآت الصناعات التحويلية، 2007.

من الجدول السابق يتبين ان حاصل جمع القيم الموجبة والقيمة السالبة كل على حدا هو (46%)، وبقسمة هذا الرقم على 100 ينتج (0.46)، وعند طرح هذا الرقم من الواحد صحيح كان الناتج (0.54) و هو معامل الترابط بين صناعي الغزل والنسيج وصناعة الملابس الجاهزة، ويشير هذا الرقم إلى ضعف الترابط بين الصناعتين، بدليل وجود صناعة النسيج في سبعة مناطق فقط في حين تنتشر صناعة الملابس الجاهزة في كل المناطق بدون استثناء، وهو ما يشير إلى انجداب صناعة الملابس الجاهزة نحو السوق حيث توفر خاماتها، أما عن طريق توفيرها من السوق الداخلي او عن طريق استيرادها من الاسواق الخارجية، وكذلك ما يعرف عن انجداب هذه الصناعة إلى الاسواق هو معرفة اذواق المستهلكين،

اضافة إلى سرعة وسهولة وصول واستهلاك منتجاتها عندما تتوطن بالأسوق، بمعنى آخر تظهر هذه الصناعة في الأسواق التي تتوقف بدورها على حجم السكان لذلك نراها أكثر وضوحاً في المدن والمناطق المكتظة بالسكان، مقارنة بصناعة النسيج التي تكون أكثر ارتباطاً بخاماتها الأولية لذلك نجدتها تظهر حيث يمكن الحصول على تلك الخامات مع الأخذ بالاعتبار بقية العوامل اللاحمة لقيامتها.

المثال الثاني: ويظهر الترابط بين نشاط استغلال المحاجر لاستخراج الأحجار أو الرمال والطفل وصناعة الاسمنت ومواد البناء 2007. وادرجت النتائج بالجدول رقم (6):

جدول رقم (6) معامل الترابط الصناعي بين نشاط استغلال المحاجر لاستخراج الأحجار و الرمال والطفل عمال وبين عمال صناعة الاسمنت ومواد البناء لعام 2007⁽¹⁾

ص - س	عمال صناعة الاسمنت ومواد البناء		عمال نشاط استغلال المحاجر لاستخراج الأحجار و الرمال والطفل		المنطقة	ر.م
	%	العدد	%	العدد		
17.3	21.5	3811	4.2	12	مصراته	1
-6.3	2.5	452	8.8	25	الزاوية	2
11.3	25.7	4556	14.4	41	الجفارة	3
-14.5	3.3	589	17.8	51	درنة	4
13.2	13.2	2343	0	0	طرابلس	5
-12.4	8.6	1523	20.7	59	المرقب	6
-2.7	2.5	439	5.2	15	المرج	7
0.6	0.6	114	0	0	البطnan	8
-0.4	3.8	675	4.2	12	بنغازي	9
-10.3	1.9	329	12.3	35	الجبل الأخضر	10
1.6	1.6	277	0	0	سرت	11
-0.1	4.1	742	4.2	12	الجبل الغربي	12
1.2	1.2	219	0	0	سبها	13
4.6	4.5	814	0	0	النقاط الخمس	14
0.8	0.8	149	0	0	وادي الحياء	15
-7.1	0.8	158	8.0	23	الواحات	16
0.6	0.6	107	0	0	مرزق	17
0.7	0.7	124	0	0	نالوت	18
0.8	0.8	138	0	0	وادي الشاطئ	19
0.2	0.2	33	0	0	الجفرة	20
0.1	0.1	22	0	0	غات	21
0.5	0.5	93	0	0	الكفرة	22
53+	100	17707	100	285	الإجمالي	
53-						

(1) الهيئة العامة للمعلومات، نتائج المسح السنوي لمنشآت الصناعات التحويلية، 2007.

من الجدول رقم (6) يتبيّن أن حاصل جمع القيم الموجبة والسلبية كلّ على حدا وصل (53%) وبقسمته على 100 يكون (0.53) وبطرحه من واحد صحيح ينتج (0.47) وهي قيمة الترابط بين نشاط استغلال المحاجر لاستخراج

الاحجار و الرمال والطفل و صناعة الاسمنت ومواد البناء، وتشير هذه القيمة إلى ضعف الترابط بينهما كما هو الحال في المثال السابق، فمن الجدول يلاحظ تركز صناعة الاسمنت ومواد البناء في جميع المناطق، بينما تظهر مناطق استغلال المواد الخام بعشرة مناطق فقط، كما يمكن ان يفسر انتشار نشاط صناعة الاسمنت ومواد البناء في كل المناطق إلى الحاجة لمنتجاتها داخل المدن حتى وان جلبت خاماتها من خارجها، كما هو الحال في منطقة طرابلس المجاورة لمنطقة الجفارة التي يتركز بها اعلى عدد لعمال هذه الصناعة في ليبيا، وكذلك البطنان وسرت وبتها والنقط الخمس ووادي الحياة ومرزق ونالوت والجفرة وغات والكفرة.

6- نصيب العامل من صافي القيمة المضافة :

من المهم التعرف على مقدار نصيب العامل من صافي القيمة المضافة الناتجة عن الانشطة الصناعية، لإظهار التباين بين المناطق في هذا الجانب، وبالتالي البحث في اسباب هذا الاختلاف، كذلك يمكن المقارنة بين سنتين او أكثر لمعرفة الزيادة او النقصان بين هذه القيم من سنة إلى أخرى، وفي هذا المجال يمكن استعراض نصيب العامل من القيمة المضافة في ليبيا خلال سنتي (2001) و(2007) كالتالي:

جدول رقم (7) نصيب العامل من صافي القيمة المضافة من الصناعات المختلفة عام 2001⁽¹⁾

القيمة بالآلاف الدينار

ر. م	المنطقة	نصيب العامل من صافي القيمة المضافة	المنطقة	نصيب العامل من صافي القيمة المضافة	ر. م
1	ترهونة/مسلاتة	6919	الزاوية	16	2712
2	مصراته	6527	المرقب	17	2749
3	بنغازي	5254	بني وليد	18	2734
4	الجفارة	5071	يفرن جادو	19	2528
5	الجفارة	4557	المروج	20	2501
6	نالوت	4135	سبها	21	2482
7	النقط الخمس	3780	اجدابيا	22	2291
8	القبة	3558	صبراته/ صرمان	23	2261
9	الجبل الأخضر	3519	البطنان	24	2201
10	طرابلس	3199	غدامس	25	1997
11	سرت	3052	وادي الحياة	26	1567
12	وادي الشاطئ	2987	درنة	27	1446
13	الواحات	2834	مزدة	28	1280
14	غريان	2831	مرزق	29	964
15	الحزام الأخضر	2791	غات	30	834
	الإجمالي	3817			

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد الصناعي لعام 2001، جدول رقم 4، ص ص 10 - 14

يتبيّن من الجدول رقم (7) ان اعلى قيمة من نصيب العامل من صافي القيمة المضافة سُجلت بمنطقة ترهونة / مسلاتة بمبلغ (6919) دينار ليبي، وادناها كانت بمنطقة غات التي بلغت (834) دينار ليبي، ويمكن القول ان السبب يعود لكون وجود تلك العلاقة بين قيمة صافي القيمة المضافة وبين عدد العمال، معنى انه كلما كانت القيمة اعلى وعدد العمال

قليل ارتفع نصيب العامل من تلك القيمة وذلك في المنطقة نفسها ، كما يلاحظ انه في المناطق التي تحتل التراتيب السنت الاولى تجاوزت قيمة نصيب العامل من إجمالي القيمة المضافة المتوسط العام لنصيب العامل في البلاد الذي بلغ (3817) دينار ليبي.

جدول رقم (8) نصيب العامل من صافي القيمة المضافة من الصناعات المختلفة عام 2007
القيمة بالألف الدينار

ر. م	المنطقة	نصيب العامل من صافي القيمة المضافة	ر.م	المنطقة	نصيب العامل من صافي القيمة المضافة
1	مصراته	38093	12	سبها	7272
2	الزاوية	23117	13	الجبل الغربي	7239
3	الجفارة	13288	14	النقاط الخمس	7198
4	درنة	12475	15	وادي الحياة	6891
5	طرابلس	11194	16	الواحات	6824
6	البطنان	10933	17	مرزق	6710
7	المرج	10931	18	نالوت	6706
8	المرقب	10859	19	وادي الشاطئي	6484
9	بنغازي	9822	20	الجفرة	6374
10	الجبل الأخضر	8600	21	غات	6165
11	سرت	8053	22	الكفرة	6027
الإجمالي		16396			

(1) الهيئة العامة للمعلومات، نتائج المسح السنوي لمنشآت الصناعات التحويلية، 2007.

ومن خلال الجدول رقم (8) يتضح انه قد ارتفعت قيمة نصيب العامل من صافي القيمة المضافة في كل المناطق بالمقارنة مع نتائج عام (2001) ، حتى انه بلغ على المستوى العام (16396) دينار ليبي ، بمعدل تغير بلغ (329.4)، وسجلت اعلى قيمة بمنطقة مصراته والذى بها المنطقتين الوحدين اللذين تجاوزت فيما قيمة نصيب الفرد المتوسط العام في البلاد. كما ان عدم ظهور بيانات تتعلق بمنطقة ترهونة/ مسلاطة في هذا المسح يعود إلى دمجها اداريا بمنطقة المرقب، وكذلك الامر بالنسبة لمنطقة بنى وليد التي دمجت بمنطقة مصراته، كما ضمت كل من منطقتي غريان ومنطقة يفرن / جادو معا لتسمى بمنطقة الجبل الغربي.

قائمة المراجع:

أ - الكتب:

- احتيوش فرج احتيوش وعبد القادر مصطفى المحيسي، المصطلحات التخطيطية الشاملة في مجال علوم التخطيط الحضري والإقليمي، سلسلة البيئة والتنمية المستدامة، الكتاب (2)، منشورات الهيئة العامة للبيئة، 2003.
- فتحي عبد العزيز أبو راضي، الأساليب الكمية في الجغرافيا، دار المعرفة الجامعية، 2000.
- محمد محمود سيف، الواقع الصناعية، دراسة تحليلية في الجغرافيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثانية 1990.

ب - التقارير:

- 1 - اللجنة الشعبية العامة، شؤون الإنتاج، السياسة الصناعية لشئون الإنتاج، 2004
- 2 - أمانة اللجنة الشعبية العامة، شؤون الإنتاج، الملف الصناعي ، 2002
- 3 - مجلس التخطيط العام، التقرير الاول للجنة مراجعة وتقدير اوضاع الشركات الصناعية العامة، 2003
- 4 - مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، تقرير مفصل عن النشاط الصناعي للشركات والمصانع والوحدات الإنتاجية التابعة للشعبيات، 2004

ج - التعدادات والاحصاءات:

- 1 - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد الصناعي العام، 2001
- 2 - الهيئة العامة للمعلومات، نتائج المسح السنوي لمنشآت الصناعات التحويلية، 2006
- 3 - الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد السكاني العام ، 2006
- 4 - الهيئة العامة للمعلومات، نتائج المسح السنوي لمنشآت الصناعات التحويلية، 2007
- 5 - وزارة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد نتائج البحث السنوي الخاص بمنشآت الصناعات التحويلية 2010 .